الأمم المتحدة

A/55/897–S/2001/347

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 April 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٤٦ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدولين

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان الدائم لدى الأمم المتحدة

عطفا على رسالتي المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أرفع إليكم طي هذا تعليقات حكومة باكستان بشأن الشكوك التي أثارتها بعض التصريحات التي صدرت مؤخرا عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعن الناطق باسم الأمين العام، فيما يتعلق بمعالجة مسألة اللاجئين الأفغان، (انظر المرفق). وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) شامشاد أحمد

120401 120401 01-33066 (A)
0133066

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان الدائم لدى الأمم المتحدة

تعليقات حكومة باكستان على مسألة اللاجئين الأفغان

ألقى ناطق باسم وزارة الخارجية في إسلام آباد بالتصريح التالي في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

* * *

سأزودكم في البدء بخلفية التفاهم الذي تم التوصل إليه مع الأمين العام للأمم المتحدة خلال زيارته بشأن المساعدة المقدمة إلى الأفغان الذين قُدِّم لهم المأوى في جالوزاي ومخيمات أخرى.

فحسب إحصاءات الأمم المتحدة، شُرد ما لا يقل عن مليون أفغاني من جراء أسوأ جفاف تعيه الذاكرة، وهم في حاجة ماسة إلى المساعدة الغوثية. فقد دفعت الصعوبات الاقتصادية بالكثير منهم نحو باكستان. وفي أواخر العام الماضي، ازداد تسارع الرحيل الجماعي بسبب الذعر الذي خلقته العقوبات. وتثبت السجلات أن الأمين العام للأمم المتحدة ووكالاتها الغوثية قد حذروا مجلس الأمن بشأن هذه العواقب. والعامل الآخر الذي أسهم في الرحيل هو حالة الصراع في أفغانستان.

فخلال الأشهر الأخيرة من العام الماضي، دخل باكستان حوالي ١٥٠ ٠٠٠ أفغاني. وحتى الآن يكون عددهم قد جاوز ١٧٠ ٠٠٠ نسمة. وقد تم إيواء ما يزيد عن ٧٠ ٠٠٠ من الوافدين الجدد هؤلاء في مُخيمي شمشاتو وآكورا الجديدين . أما الباقي فقد حُشروا في مخيم جالوزاي. وقد طلبت السلطات الباكستانية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد أثار ذعرها التدفقات المتزايدة وعدم قدرتها على تلبية احتياجات الوافدين الجدد، أن توقف أي مزيد من التسجيل الذي كان له فعل المغناطيس بالنسبة للأفغانيين المتأثرين بالجفاف والمشردين لأسباب اقتصادية. فاقترحنا على الأمم المتحدة بدلا من ذلك أن تفتتح مخيمات إغاثة داخل أفغانستان لمساعدة الناس المشردين لأسباب اقتصادية. واستنادا إلى دراستنا الاستقصائية في مخيم شمشاتو، فإن ٤٣ في المائة هم من المتأثرين بالجفاف ، و ٣٢ في المائة من المهاجرين لأسباب اقتصادية، و ٢٥ في المائة فقط قادمون من مناطق متأثرة بالجفاف والصراع معا. وتبين هذه الأرقام بوضوح الحاجة إلى بذل جهود غوثية داخل أفغانستان.

وخلال زيارة الأمين العام للأمم المتحدة، تطرق البحث إلى مسألة الوافدين الأفغان الجدد. وكانت المسألة قد بحثت في وقت سابق عندما قام وكيل الأمين العام للأمم المتحدة السيد كيتزو أوشيما بزيارة باكستان في أواخر شباط/فبراير وخلال المباحثات التي جرت مع الأمين العام، أوضح الجانب الباكستاني أن استقبال باكستان مزيدا من تدفقات اللاجئين قد تجاوز طاقتها وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم الإغاثة إلى المشردين الأفغان في الجانب الأفغاني من الحدود. وقد وافقت السلطات الأفغانية على تسهيل هذه الجهود. وقد قدمت باكستان الضمانات بأنه ليس في عزمها إخراج الأفغان الموجودين فعلا في باكستان. ولمفوضية الأمم لشؤون اللاجئين وأية وكالات إنسانية كل الحرية في تقديم المساعدة . بيد أنه ليس في وسع باكستان السماح بعملية التسجيل والنظر في توفير أية مواقع إضافية إلا إذا تمكنت وكالات الأمم المتحدة أيضا من وضع ترتيبات فورية لتقديم المساعدة الغوثية في الجانب الأفغاني من الحدود. وقد تم الاتفاق على ذلك. ففي الأمسية الماضية (٥ نيسان/أبريل) تأكد هذا التفاهم من جديد في محادثة هاتفية جرت بين الأمين العام ورئيس الجهاز التنفيذي. ونأمل في أن تُتَخذ الخطوات لتقديم المساعدة الغوثية في الجانب الأفغاني من الحدود.

ورغم طلبات باكستانية متكررة بترتيب المساعدة الغوثية في الجانب الأفغاني من الحدود، وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال زيارة الأمين العام، لم تقم أي من وكالات الأمم المتحدة المعنية بأي عمل. وبدلا عن ذلك، نتعرض للضغط الآن كي نسمح بالتسجيل ونقدم موقعا إضافيا من أجل الأفغانيين في مخيم جالوزاي. وبالإضافة إلى كل ذلك، هناك إشاعة الآن مفادها أن باكستان لا تسمح بوصول مساعدات الأمم المتحدة إلى الأفغانيين في مخيم جالوزاي. وهناك إشاعة سخيفة أخرى مفادها أن باكستان حالت دون زيارة الأمين العام للأمم المتحدة لمخيم جالوزاي، بل وأطلقت جهات معينة إدعاءات شريرة مفادها أن باكستان إنما تفعل ذلك بسبب أن الوافدين الجدد هم من غير البوشتونيين من الناحية الإثنية.

فاسمحوا لي أن أؤكد أن وكالات الأمم المتحدة هي التي لا تتصرف وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال زيارة الأمين العام. واسمحوا لي أيضا أن أوضح قائلا إن جميع المنظمات الإنسانية، من منظمات الأمم المتحدة أو غيرها، أجنبية كانت أم محلية، لها مطلق الحرية في تقديم جميع المساعدات الإنسانية التي تستطيع تعبئتها من أجل المخيم في جالوزاي وكذلك من أجل المخيمات الأخرى. فاللجنة الباكستانية للاجئين والعديد من المنظمات غير الحكومية، الباكستانية والأجنبية، تعمل الآن في المخيم. فإن كان في الإجراءات البيروقراطية في أية وكالة ما يعيقها عن العمل، فهي وحدها المسؤولة عن هذه المشكلة. بيد أن تسجيل الأفغان في مخيم جالوزاي متوقف، استنادا

إلى التفاهم الذي تم التوصل إليه خلال زيارة الأمين عام الأمم المتحدة، على قيام الأمم المتحدة بجهودها الغوثية في الجانب الأفغاني من الحدود، بحيث لا يتولد عن التسجيل أية تدفقات جديدة من اللاجئين. وتجدر الملاحظة أنه رغم التحقق من أن جل الأفغان في مخيم شمشاتو هم من المهاجرين لأسباب اقتصادية، فإنه ما من وكالة من وكالات الأمم المتحدة تفعل أي شيء في سبيل إعادتهم إلى الوطن، الأمر الذي سيساعد فيه توفير المساعدة الغوثية داخل أفغانستان. ومهما يكن من أمر، ليس في نية باكستان على الإطلاق إعادة المهاجرين لأسباب اقتصادية قسرا إلى وطنهم.

ومن السخف الإيحاء بأن باكستان قد منعت الأمين العام من زيارة مخيم جالوزاي. وحقيقة الأمر هي عدم التمكن من توفير السلطات درجة عالية من الأمن يستدعيها وجود شخصيات كبيرة بمرتبة الأمين العام، كما أنه ليس في وسعنا الإقدام على أية مخاطرة في هذا الصدد. وقد جرى توضيح ذلك للأمين العام. فنحن ليس لدينا في مخيم جالوزاي ما نخفيه. والمخيم مفتوح أمام وسائط الإعلام. كما أنه مفتوح لجميع موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني. وقد رافقنا وكيل الأمين العام أوشيما إلى مخيم جالوزاي. كما أحيط الأمين العام علما بالحالة البائسة لهؤلاء الأفغان إحاطة كاملة، من جانبنا ومن جانب موظفي الأمم المتحدة. وعلى كل حال، فإن ما يحتاجه هؤلاء الأفغان المعذبين هو أموال من أجل المساعدة والإغاثة وليس زيارات أخرى من الشخصيات الكبيرة.

فالأفغان يحتاجون إلى مساعدة داخل أفغانستان وخارجها على حد سواء. وهذه هي الناحية التي خذلتهم فيها أوساط المانحين والوكالات الدولية. فرغم النداءات المتكررة الصادرة عن الأمين العام للحصول على المبلغ المطلوب وهو ٢٧٥ مليون دولار، فإن مجموع الالتزامات المعقودة من أجل باكستان حتى الآن تقل عن ٤٦ مليون دولار.

أما الادعاء بوجود تمييز على أساس إثني فهو ادعاء فيه انحراف. فالوافدون الجدد هم من أصل إثني مختلط ومعظمهم من المناطق المتأثرة بالجفاف. وهناك أعداد كبيرة من السكان من غير البوشتونيين بين الأفغانيين الذين يعيشون فعلا في باكستان والذين يزيد عددهم عن مليونين. ومع ذلك، فمما يسعد باكستان جدا أن تتمكن الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات من إقامة مخيمات إغاثة في المناطق الخاضعة لسيطرة التحالف الشمالي، حيث يعاني الناس أيضا من الجفاف. والبديل لذلك، هو إقناع جيران أفغانستان الآخرين بفتح حدودهم بحيث لا يضطر الأفغان الوافدون من الشمال إلى القيام برحلة شاقة تمر بجميع الأراضي التي تسيطر عليها ''طالبان'' للوصول إلى باكستان بحثا عن الطعام.

إن باكستان ترفض كل هذا الانتقاد الذي لا يقوم على أساس، ومما يزيد في هذا الإجحاف أن باكستان قد تُركت عمليا لوحدها لكي تقدم الرعاية لما يزيد عن مليوني لاجئ أفغاني. فطيلة السنوات العديدة الماضية، كانت المساهمة التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى هؤلاء اللاجئين تقل عن دولار واحد في السنة لكل لاجئ. فمع مساهمة بهذا القدر، ليس لدى الأمم المتحدة أو أي منظمة أخرى أو بلد آخر الكثير مما يبرر الانتقاد الموجه إلى باكستان. ودور وسائط الإعلام هام طبعا. لذلك نطلب منها أن تتجاهل كل نقد أو دعاية صادرين عن نية سيئة وأن تركز على تعبئة المساعدة من أجل الأفغان المعذبين".